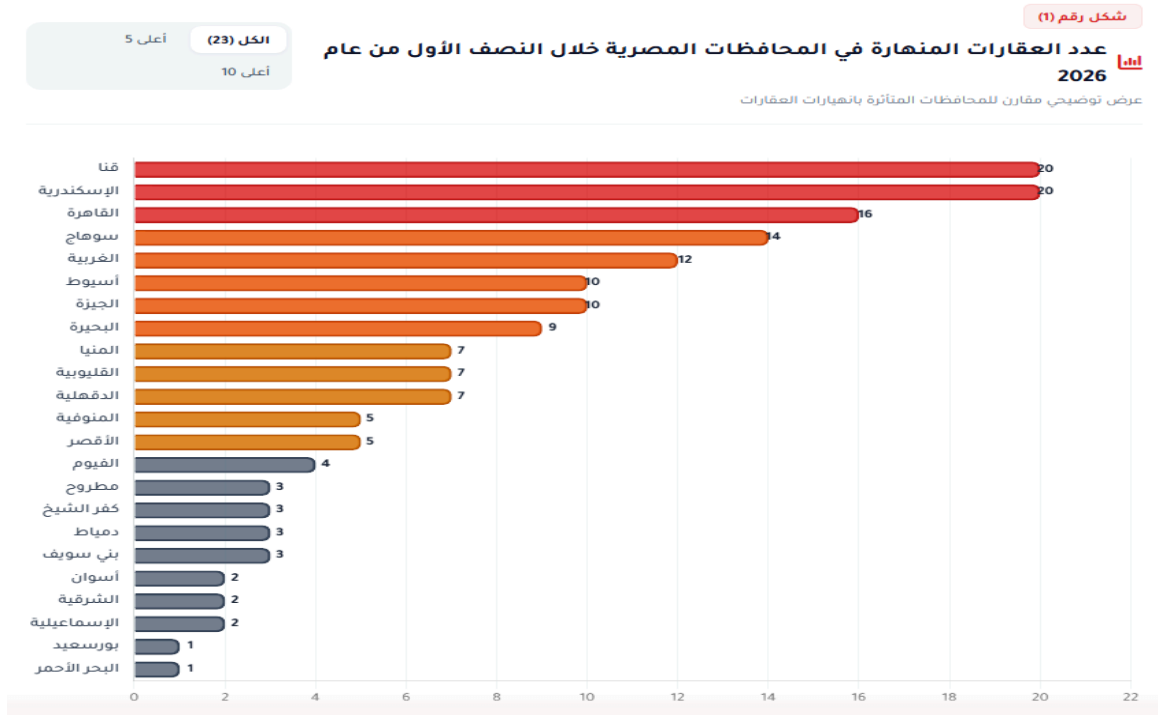




تقول شاهدة على الانهيار، أم ميمي، إن الانهيار كان عنيفاً، مضيفاً أن العقار شهد واقعة مشابهة قبل نحو 10 سنوات، عندما انهار جزء من السلم على أحد أفراد الأسرة، ما أسفر عن وفاته آنذاك. ويعمق تكرار الحادث التساؤلات حول المسؤولية عن حماية السكان، في ظل وصف الشاهدة للأسرة بأنها "بسيطة وفي حالها"، وعدم قدرتها على هدم المنزل وإعادة بنائه، مقابل صدور قرار ترميم للعقار دون تنفيذ أعمال الترميم قبل وقوع الانهيار.<sup>2</sup>



يوضح الشكل (1)، المستند إلى قاعدة بيانات للعقارات خلال النصف الأول من عام 2026، والصادرة عن زمالة البيانات الاجتماعية والاقتصادية بمعهد دفتر أحوال، تسجيل نحو 166 حالة انهيار خلال ستة أشهر فقط، أي بما يعادل تقريباً حالة انهيار يومياً (92%). وتتصدر محافظتا قنا والإسكندرية عدد حالات الانهيار، بواقع 20 حالة لكل منهما. وعلى الرغم من التشابه في عدد الحالات المسجلة في كلتا المحافظتين، فإن أسباب الانهيار تختلف إلى حد كبير؛ إذ ترتبط في محافظة قنا بصورة أكبر بقدم المباني واستخدام الطوب اللين، بينما تتداخل في الإسكندرية عدة عوامل، من بينها طبيعتها الساحلية وتأثر المباني بالعوامل البحرية، إلى جانب وجود عدد كبير من العقارات الآيلة للسقوط.

[8A%D9%85%D9%8A%D9%86%C2%BB-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%B9-3-%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%81%D9%89/7382667](https://www.elbalad.news/6941107)

<sup>2</sup> «تفاصيل مصرع 3 أشخاص في انهيار عقار بمحرم بك بالإسكندرية.» صدی البلد، 19 أبريل 2026، على الرابط،

<https://www.elbalad.news/6941107>

وتأتي بعد ذلك محافظات أخرى، مثل القاهرة، التي سجلت نحو 16 انهيارًا عقاريًا خلال الفترة نفسها، تليها سوهاج بـ14 انهيارًا. ويلاحظ وجود تقارب نسبي في أعداد الانهيارات بين عدد من المحافظات المختلفة، مع تركيزها بصورة أكبر في المحافظات القديمة أو المركزية. في المقابل، سجلت محافظات حديثة النشأة، مثل البحر الأحمر، ومحافظات القناة، كالإسماعيلية وبورسعيد، أعدادًا محدودة نسبيًا، تراوحت بين حالة وحالتي انهيار فقط خلال الأشهر الستة

ترتبط الانهيارات في الإسكندرية بعوامل بيئية إلى جانب عدة عوامل أخرى، إذ تشير دراسة منشورة عبر مجلة "التطورات في نمذجة أنظمة الأرض" التابعة للاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي إلى أن الانهيارات في مدينة الإسكندرية مرتبطة بتآكل ساحلي حاد ناتج عن اختلالات في الرواسب، ناجمة عن عقود من الإدارة غير الفعالة للمناظر الطبيعية والتوسع الحضري على طول الواجهة البحرية للمدينة. ويؤدي هذا التآكل، إلى جانب ارتفاع مستوى سطح البحر، إلى زيادة تسرب مياه البحر، بما يرفع منسوب المياه الجوفية في طبقات المياه الجوفية الساحلية. ويسهم ذلك في تدهور استقرار التربة وتسريع تآكل أساسات المباني، وصولاً إلى انهيارها.<sup>3</sup>

**تعدد مسارات انهيار العقارات**

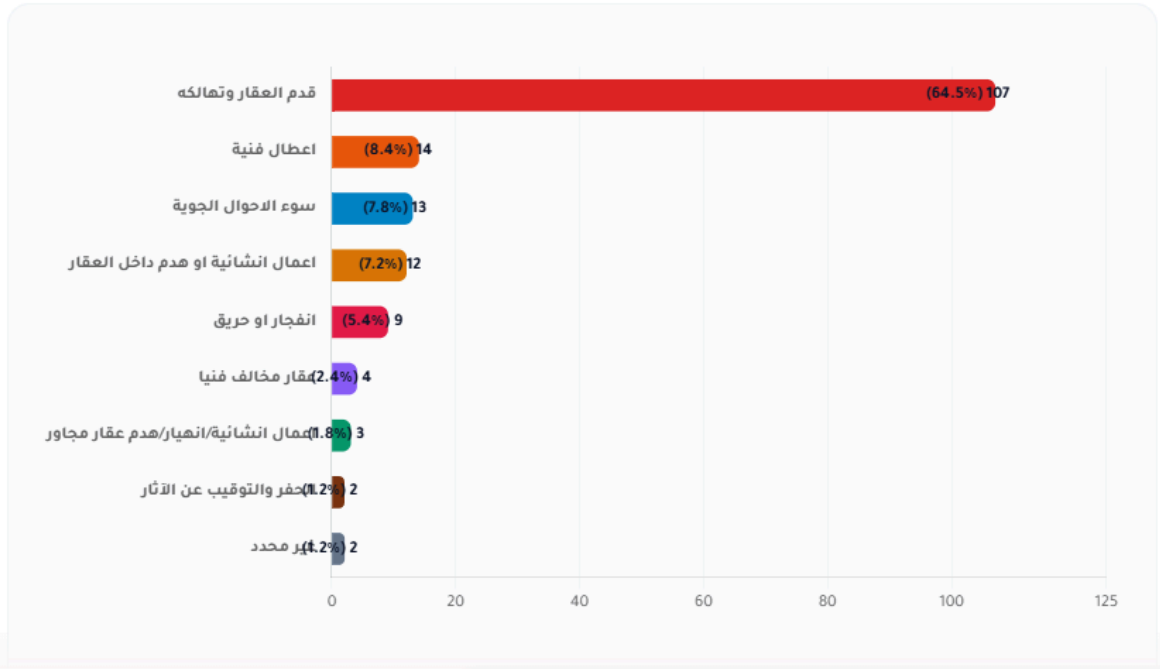
يمكن التمييز بين قسمين رئيسيين لانهيار العقارات في مصر؛ يرتبط القسم الأول بالعقارات القديمة والمتهاكلة التي لا يتم هدمها واستبدالها بأخرى جديدة، نظرًا إلى ارتفاع تكلفة الهدم وإعادة البناء. وكما يوضح الشكل (2)، يستحوذ هذا النوع، وهو قدم العقار وتهاككه، على معظم العقارات المنهارة خلال الفترة، بواقع 107 عقار من أصل 166 عقارًا، أي بنسبة 62%. أما القسم الثاني، فيتعلق بالعقارات المخالفة، سواء من حيث الارتفاع أو عدم اتباع إجراءات البناء السليمة، فضلًا عن رفض بعض السكان مغادرتها، رغم توجيه الإدارات المحلية إنذارات لهم بإخلاء المبنى أو ترميمه، دون جدوى، في ظل عدم وجود بدائل سكنية مناسبة.

والقسم الثاني يتضمن عاملين؛ يتمثل الأول في الأعطال الفنية المرتبطة بعدم اتباع إجراءات البناء السليمة، والتي تسببت في 14 حالة انهيار، وجاءت معظم هذه الحالات في تعطل الأسانسير أو سقوطه أو سقوط أبوابه أو كيبنته، والتي أدت إلى حالات وفاة أو إصابات، بينما يتعلق الثاني بمخالفة العقار من الناحية الفنية، وهو ما تسبب في 4 حالات انهيار. والعقارات المخالفة فنيًا يتم رصدها بعدما تقوم الجهات المختصة بفحصها والتأكد من أنها مخالفة فنيًا، وإما أن تصدر لها قرارات إخلاء أو إزالة أو ترميم. وإلى جانب ذلك، تشير البيانات إلى

---

<sup>3</sup> Sara S. Fouad et al., "Soaring Building Collapses in Southern Mediterranean Coasts: Hydroclimatic Drivers & Adaptive Landscape Mitigations," *Earth's Future* 13, no. 2 (2025): e2024EF004883, <https://doi.org/10.1029/2024EF004883>

وجود عوامل أخرى تؤدي إلى انهيار العقارات، سواء بصورة جزئية أو كلية؛ إذ تسببت سوء الأحوال الجوية في نحو 13 حالة انهيار، بينما أدت الأعمال الإنشائية أو عمليات الهدم داخل العقارات إلى انهيار 12 مبنى.



ظل البناء في مصر عشوائياً لسنواتٍ طوال، ولا يعني أن نقول عشوائياً أنه بُني بطريقة تجعله آيل للسقوط أو متهاكك، ولكن كانت العقارات تُبنى دون تخطيط محلي ودون أوراق رسمية، ودون اعتماد من إدارة المحليات، على الرغم من وجود قوانين منظمة للبناء. فيقول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في تصريح له في فبراير 2021، أن نصف المباني السكنية في مصر عشوائية، وأنها تحتاج إلى 4 تريليونات جنيه أي نحو 250 مليار دولار حينها لهدمها، مضيفاً أن الدولة المصرية لا تستطيع هدم المباني المخالفة، لأن توفير البديل يحتاج في مدينة مثل الإسكندرية فقط، إلى مليون وحدة سكنية تصل تكلفتها إلى 400 مليار جنيه أي نحو 25.5 مليار دولار في وقتها.<sup>4</sup>

<sup>4</sup> محمد عبد الله الباشا. «نحو 100 ألف مبنى مهدد.. لهذه الأسباب يستمر انهيار العقارات في مصر». الجزيرة نت، 14 نوفمبر 2022. على الرابط: <https://www.ajnet.me/politics/2022/11/14/%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%8>

## عوامل تتجاوز قدم العقار

وكان لغياب تطبيق قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 دور في تفاقم المشكلة، إذ تنص المادة رقم (97) منه على إنشاء صندوق مختص بتمويل أعمال الصيانة والترميم للمنشآت العقارية، ولا سيما تلك التي تُعد وتصنف آيلة للسقوط. ويُحوَّل القائمون على الصندوق تقديم قروض دون فوائد لأصحاب العقارات بهدف ترميمها أو تدعيمها. كما يتيح القانون، من خلال لجنة فنية في كل وحدة محلية، فحص المباني وتحديد مدى حاجتها إلى الترميم أو الهدم الجزئي أو الكلي، واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء نتائج الفحص<sup>5</sup>. يظل غياب الصيانة الدورية، وتدهور شبكات الصرف الصحي، وتلف المواسير، وما ينتج عنها من تسرب للمياه يؤدي إلى تآكل المباني، إلى جانب الاستغلال غير الملائم للعقارات السكنية، مثل إقامة المصانع والورش والأفران أسفلها، فضلاً عن تردي عناصر البنية التحتية، أسبَاباً تؤدي إلى زيادة الضغوط على المباني وتفاقم مخاطر تصدعها وانهيارها. ومن ثم، لا ترتبط أزمة انهيار العقارات بعامل واحد، وإنما تتداخل فيها عوامل إنشائية ورقابية وعمرانية.

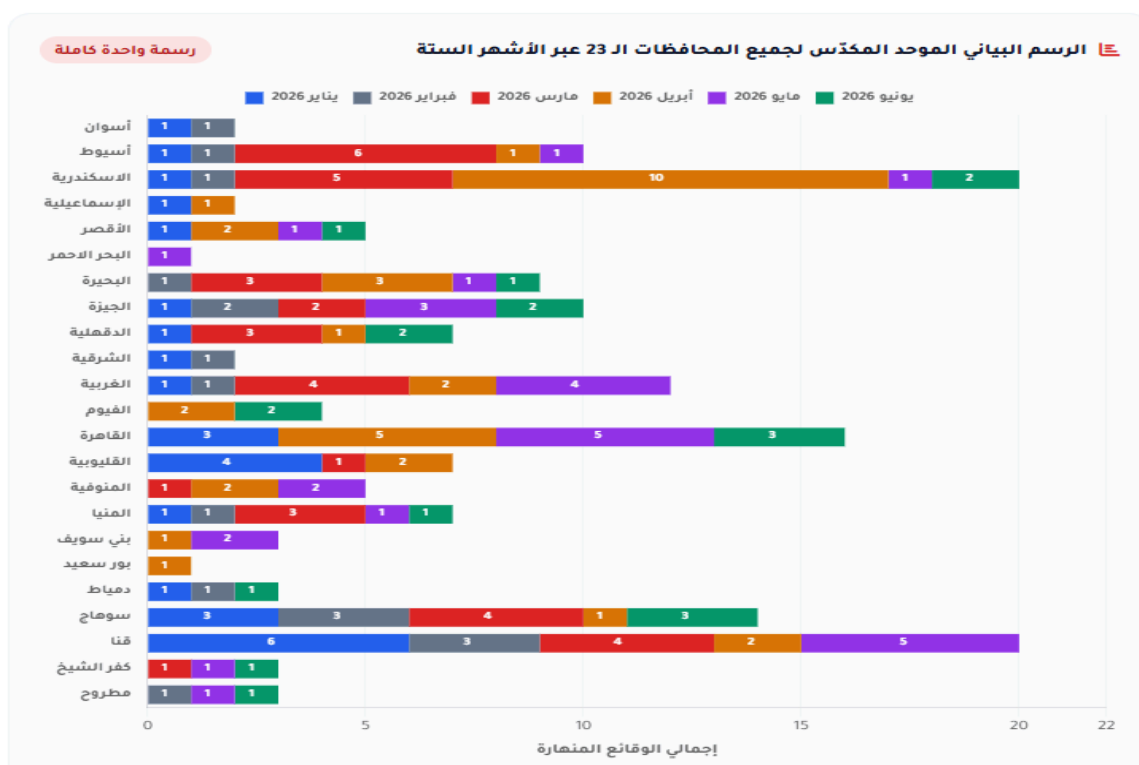
وتختلف أسباب انهيار العقارات بين المدن والمناطق الريفية؛ فبالنسبة إلى المدن، التي سجلت، كما يوضح الشكل (4)، ما يقارب ثلثي حالات الانهيار، بواقع نحو 104 حالات خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2026، يُعد انخفاض قيمة الإيجار القديم أحد العوامل وراء توقف أعمال الصيانة الدورية، إذ لم تكن العوائد المتحصلة منه تُمكن الملاك من الإنفاق على أعمال الصيانة والإصلاح، ما أدى إلى تراكم مشكلات العقارات لفترات طويلة، وصولاً إلى انهيارها. كما يسهم غياب دور المحليات في المتابعة الدورية في زيادة الإهمال. أما في الريف والقرى، التي سجلت 62 حالة انهيار خلال الفترة نفسها، فتتمثل أهم العوامل في بناء بعض المباني من الطوب اللبن، إلى جانب ضعف شبكات الصرف الصحي، وما يترتب عليها من تسرب للمياه وتأثيرها في سلامة المباني.

[4%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B2%D9%85%D9%86%D8%A9](https://zawia3.com/houses)

<sup>5</sup> شيماء حمدي. «حكايات من بيوت تنتظر السقوط.. أين ذهبت أولويات الدولة؟» زاوية ثالثة، 4 ديسمبر 2025، على الرابط:

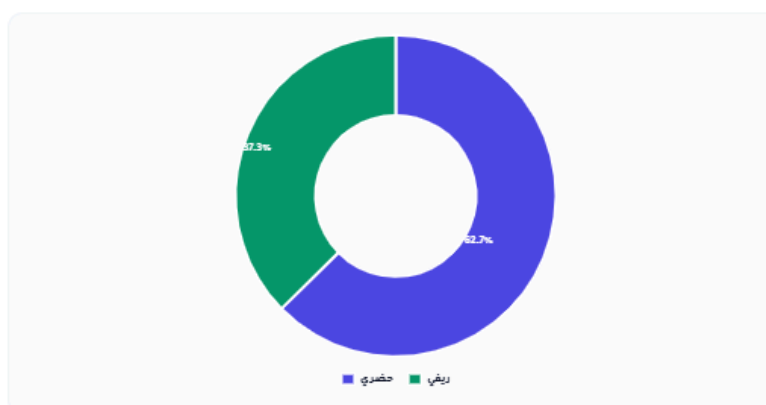
[/https://zawia3.com/houses](https://zawia3.com/houses)

### شكل رقم (3) التقسيم الشهري بالنسبة للمحافظات



التصنيف الجغرافي للمكان

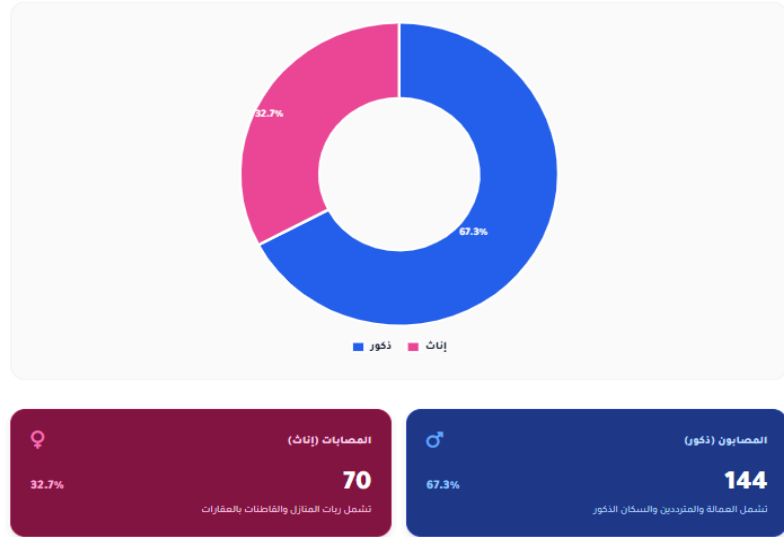
### شكل رقم (4) توزيع وقائع انهيار المقارنات وفقاً لتصنيف المكان (حضري / ريفي)



## فجوة مؤسسية في مواجهة مخاطر الانهيار

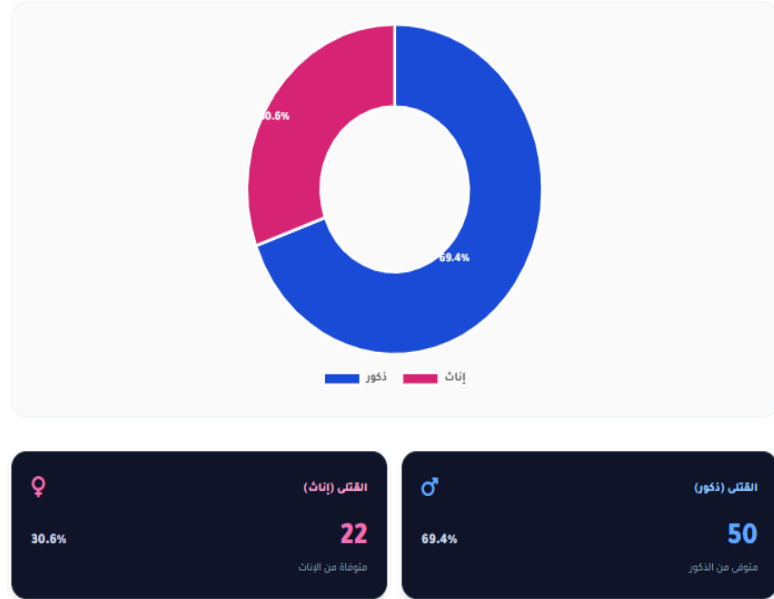
وبالرغم مما تكشفه الأرقام من حقائق مؤلمة عن واقع انهيار العقارات في مصر، فإن هناك عاملاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة معدلات الانهيار، يتمثل في غياب المجالس المحلية، بعدما صدر حكم قضائي بحلها في أعقاب ثورة يناير 2011، باعتبار المجالس المحلية حلقة مؤسسية يُفترض أن تضطلع برصد المشكلات العمرانية قبل تحولها إلى كوارث، وهو ما ساهم في إيجاد فجوة رقابية واسعة. فقد باتت الأحياء والقرى تعاني من ضعف المتابعة والرقابة على المخالفات والمشكلات العمرانية. ومنذ عام 2016، تأجلت انتخابات المجالس المحلية عدة مرات؛ إذ كان من المفترض إجراؤها في عام 2016، قبل أن تعلن الحكومة تأجيلها، ومن ثم توالى التأجيلات.<sup>6</sup>

شكل رقم (5) توزيع إجمالي المصابين وفقاً للنوع (ذكور / إناث)



<sup>6</sup> المصدر نفسه رقم (6).

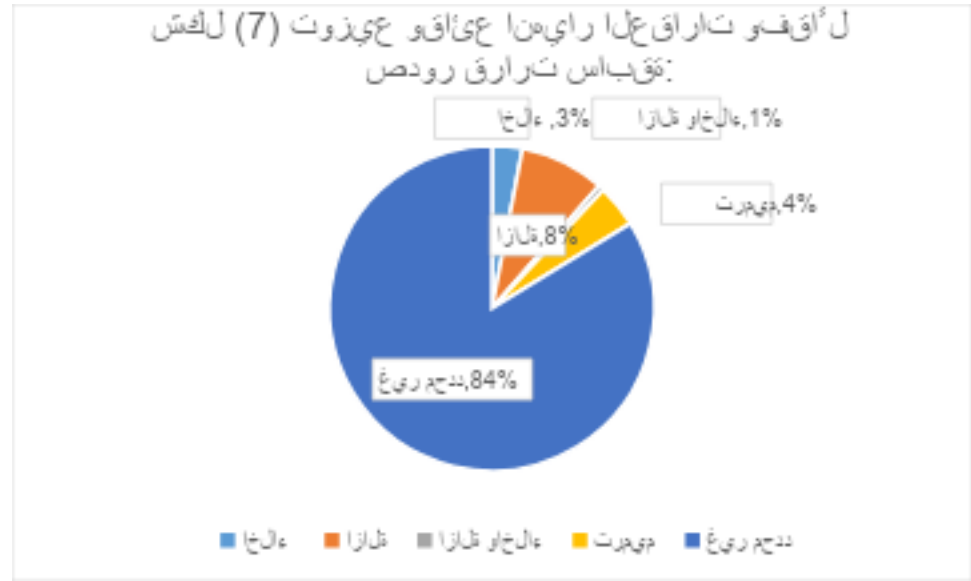
شكل رقم (6) توزيع إجمالي القتلى (الوفيات) وفقاً للنوع (ذكور / إناث)



يوضح الشكل (5) بيانات الضحايا وفقاً للنوع، إذ بلغ إجمالي المصابين 214 شخصاً خلال النصف الأول من عام 2026، بينهم 144 ذكراً بنسبة 67.3%، مقابل 70 أنثى بنسبة 32.7%. ويستمر التفاوت في حالات الوفاة، كما يوضح الشكل (6)، إذ بلغ عدد الوفيات 72 حالة، من بينهم 50 ذكراً بنسبة 69.4%، مقابل 22 أنثى بنسبة 30.6%. وتظهر المقارنة بين الشكلين أن الذكور يمثلون نحو ثلثي الضحايا في كل من الإصابات والوفيات، مع ارتفاع نسبتهم بين الوفيات بنحو 2.1% مقارنة بالمصابين، بينما تنخفض نسبة الإناث من 32.7% بين المصابين إلى 30.6% بين الوفيات. وتشير هذه البيانات إلى أن تأثير انهيارات العقارات لا يقتصر على حجم الخسائر البشرية، وإنما يظهر أيضاً في اختلاف توزيعها حسب النوع، مع تسجيل الذكور النصيب الأكبر من الإصابات والوفيات.

وتفسر الدراسات أسباب زيادة الضحايا الذكور بمجموعة من العوامل السلوكية والمهنية والاجتماعية، إذ يمثل الرجال النسبة الأكبر من العمال والمهندسين في مواقع التشييد. كما هو الحال في المطاعم أو المخازن، حيث تكون النسبة الأكبر من العاملين من الرجال، وفي معظم الأحيان، في السياق المصري، يكون رجال الحماية المدنية من الذكور. وأشارت كيم كلوكو ماكلين، كبيرة علماء الاجتماع في مركز أبحاث الغلاف الجوي بجامعة

كاليفورنيا (UCAR)، إلى أنه بسبب ميل الرجال إلى المخاطرة، فإنهم يتعرضون لظروف خطرة أكثر من النساء. وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات الإصابة أو الوفاة بين الرجال<sup>7</sup>.



يوضح الشكل (7) توزيع حالات انهيار العقارات وفقاً لوجود قرارات تنظيمية سابقة بشأن العقار، سواء بالترميم أو الإزالة أو الإخلاء. وتظهر البيانات أن الغالبية الساحقة من حالات الانهيار، بواقع 139 حالة بنسبة 83.4%، لم يتم تحديد وضعها، وهي في الغالب لا يكون صدر لها قرارات إزالة أو إخلاء، بينما سجلت الحالات التي صدر بشأنها قرار سابق نسباً محدودة؛ إذ بلغ عدد العقارات التي صدر لها قرار إزالة 14 حالة بنسبة 8.4%، و 7 حالات بنسبة 4.2% صدر لها قرار ترميم، و 5 حالات بنسبة 3% صدر لها قرار إخلاء، إضافة إلى حالة واحدة بنسبة 0.6% صدر لها قرار آخر.

وتكشف هذه الأرقام عن أن معظم الانهيارات المسجلة وقعت في عقارات لم تكن خاضعة لقرارات تنظيمية موثقة مسبقاً، في حين تبين الحالات التي انهارت رغم صدور قرارات إزالة أو ترميم أو إخلاء أهمية متابعة تنفيذ تلك القرارات، إذ إن صدور القرار لا يعني بالضرورة زوال الخطر ما لم يتحول إلى إجراء فعلي على الأرض.

لا يمكن حصر سبب هذا الإخفاق في عامل واحد، فهناك تقاطع بين العديد من العوامل؛ فالمواطن المصري الذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة، وفي ظل ارتفاع أسعار خامات البناء وتكلفة تشييد المنازل، حتى إذا

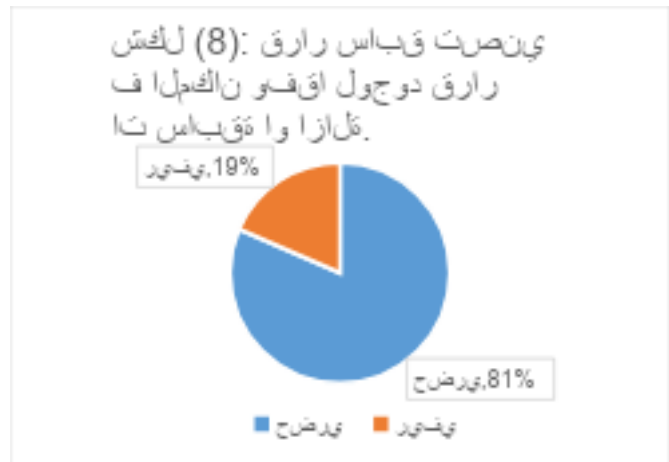
<sup>7</sup> Gabriel, Angeli. "Why Men Are More Likely to Die during Hurricanes, Extreme Weather, According to NWS."

PreventionWeb, October 18, 2023.

<https://www.preventionweb.net/news/why-men-are-more-likely-die-during-hurricanes-extreme-weather-according-nws>

شعر بالخطر، قد يستمر في البقاء داخل منزله، ولا يُبلغ السلطات ما دامت الأمور تسير بصورة طبيعية. وكان وزير الإسكان المصري أشار، في اجتماع في أواخر 2025، إلى أن المواطنين لا يقومون بإخلاء منازلهم المتهاكلة خوفاً من عدم قدرتهم على إيجاد سكن بديل.<sup>8</sup>

ويتقاطع هذا العامل مع الإهمال المحلي، الذي يتمثل دوره في المتابعة الدورية لحالة المباني ومدى قدرتها على البقاء. وتغيب المحليات بشكل شبه كامل عن الريف مقارنةً بالمدن، إذ يوضح شكل (8) أن 81% من القرارات السابقة، التي هي قليلة أصلاً، سواء كانت بالإخلاء أو الترميم أو الإزالة، صدرت بشأن مبانٍ في المدن، مقارنةً بـ 19% فقط من الحالات في الريف، الأمر الذي يوضح لماذا تراجع إجمالي القرارات السابقة لعملية الانهيار.



ويمكن تعليل عدم إصدار قرارات سابقة بشأن العقارات الآيلة للسقوط بانتشار البناء بالطوب اللبن، وهي أبنية تنتشر في صعيد مصر، خصوصاً أن قنا تتصدر عدد الانهيارات. إذ لا يصدر قرار بشأن المبنى لمجرد كونه مشيداً بالطوب اللبن، إلا أن تعرضه للأمطار والرياح، إلى جانب تقادم البناء، يجعله غير صالح للسكن. وفي ظل غياب الرقابة الفاعلة من جانب المحليات، تتسع الفجوة في إصدار القرارات السابقة التي تحدد وضع المبنى ومدى صلاحيته.

**توصيات للتعامل مع مشكلة انهيار العقارات في مصر:**

- إنشاء قاعدة بيانات للعقارات الخطرة: تحتاج الدولة إلى قاعدة بيانات تضم حصر دقيق للعقارات المعرضة لخطر الانهيار، والعقارات الصادر بحقها قرارات سابقة، بحيث يكون هناك آلية واضحة

<sup>8</sup> State Information Service. "PM Reviews Proposed Measures to Address Collapse of Several Buildings." State

Information Service:

<https://africa.sis.gov.eg/english/africa-today/african-news/pm-reviews-proposed-measures-to-address-collapse-of-several-buildings>

للتعامل مع هذه المباني، على تجارب أخرى للحكومة في إدارة مشكلة المناطق غير الآمنة أو الأحياء العشوائية.

- **توفير وحدات سكنية:** تُلزم الدولة بتوفير وحدات سكنية لسكان هذه الوحدات المعرضة للخطر والتي يمكن إدراجها في أنشطة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم تمويل العقارات.
- **معالجة الحالات المتراكمة:** وذلك عبر عدة مراحل، وفق حالة البناء المستهدف، إذ تستهدف المرحلة الأولى تنفيذ قرارات الهدم والترميم الصادرة عن اللجان المختصة بالمباني المعرضة للخطر. وتشمل المرحلة الثانية معاينة المباني التي يزيد عمرها عن 75 عامًا في الأحياء القديمة، بينما تتعلق المرحلة الثالثة بالمباني التي يتراوح عمرها بين 50 و75 عامًا، على أن يكون الحد الأقصى للانتهاء من هذه الحالات سنتين.<sup>9</sup>
- **إلزام الجهات المحلية بمتابعة تنفيذ القرارات:** تكشف حالات مثل العقار المنهار في محرم بك، الذي صدر بحقه قرار ترميم ولم يُنفذ، أن المشكلة لا تكمن دائمًا في غياب القرار وإنما في الفجوة بين صدوره وتنفيذه. لذلك يجب إنشاء نظام متابعة يحدد الجهة المسؤولة عن تنفيذ كل قرار والمدة الزمنية المحددة لذلك، مع تسجيل حالة التنفيذ ومراجعتها دوريًا، وعدم اعتبار الملف مغلقًا بمجرد إصدار القرار.
- **تفعيل لجان الفحص والصيانة على مستوى الوحدات المحلية:** قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 ينص بالفعل على تشكيل لجان هندسية لمعاينة وفحص المباني وتحديد ما يلزم من صيانة أو ترميم أو تدعيم أو هدم. كما يلزم القانون المالك أو الشاغلين بتنفيذ القرارات النهائية، ويتيح للإدارة تنفيذها على نفقة صاحب الشأن عند الامتناع.<sup>10</sup>
- **تفعيل التمويل المخصص للترميم والصيانة:** يمثل ارتفاع تكلفة الترميم أو إعادة البناء أحد العوائق أمام أصحاب العقارات والأسر محدودة الدخل، ولذلك فإن معالجة المشكلة تتطلب توفير آليات تمويل ميسرة لأعمال الترميم والتدعيم، مع توجيه الدعم بصورة أكبر إلى الأسر غير القادرة على تحمل

<sup>9</sup> المرجع السابق.

<sup>10</sup> ويكي مصدر. «قانون البناء الموحد 119 لسنة 2008 (مصر)». الجريدة الرسمية، العدد 19 مكرر (أ)، 11 مايو 2008.

[https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86\\_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1\\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF\\_119\\_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9\\_2008\\_%28%D9%85%D8%B5%D8%B1%29](https://ar.wikisource.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF_119_%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9_2008_%28%D9%85%D8%B5%D8%B1%29)

التكلفة. كما يمكن الاستفادة من الموارد العامة والمنح والتبرعات وآليات التمويل الاجتماعي، مع وضع ضوابط تضمن وصول الأموال إلى العقارات الأكثر احتياجًا.

- إعطاء الأولوية للوقاية بدلاً من الاستجابة بعد الكارثة: تظهر البيانات التي تناولها البحث أن جزءاً من الخسائر البشرية كان يمكن تقليل مخاطره من خلال التدخل قبل الانهيار. لذلك فإن السياسة الأكثر فاعلية يجب أن تقوم على الحصر والتقييم ثم التدخل والتمويل والمتابعة، بدلاً من اقتصر دور الجهات الحكومية على الإنقاذ والإغاثة بعد وقوع الحادث.<sup>11</sup>

#### الخاتمة:

تكشف حوادث انهيار العقارات في مصر أن المشكلة لا ترتبط بعامل واحد، وإنما تنتج عن تداخل مجموعة من العوامل الإنشائية والعمرانية والرقابية والاقتصادية، بدءاً من قدم المباني وتهالكها ومخالفات البناء، مروراً بضعف الصيانة وتسرب المياه وسوء استخدام العقارات، وصولاً إلى العوامل البيئية والمناخية في بعض المناطق. وتوضح البيانات أن الخطر لا يكمن فقط في وجود عقارات مهددة بالانهيار، وإنما أيضاً في الفجوة بين رصد الخطر واتخاذ القرار وتنفيذه؛ إذ لا يكفي صدور قرارات الترميم أو الإزالة أو الإخلاء ما لم تتحول إلى إجراءات فعلية تخضع للمتابعة والمراجعة. ومن ثم، فإن الحد من هذه الحوادث يتطلب الانتقال من الاستجابة للكوارث بعد وقوعها إلى إدارة المخاطر قبل وقوعها، من خلال حصر العقارات الخطرة وتصنيفها وفق درجة الخطورة، وإجراء فحوص دورية، وتوفير التمويل اللازم للترميم والتدعيم، وضمان تنفيذ القرارات الصادرة، إلى جانب توفير بدائل سكنية للأسر التي يتعين إخلاؤها، بما يتيح بناء منظومة وقائية قادرة على تقليل الخسائر البشرية والمادية والحد من تكرار مشاهد انهيار العقارات.

<sup>11</sup> مرصد العمران، «روشتة التعامل العاجل مع ظاهرة انهيار العقارات»، 12 يونيو 2017، على الرابط:

<https://marsadomran.info/2017/06/857>